

Distr.: General
29 September 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة الخامسة

نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير فريق الخبراء المخصص لإجراء دراسة تهدف إلى التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات (نيويورك، من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

موجز

اجتمع فريق الخبراء المخصص لإجراء دراسة تهدف إلى التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات، التابع لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في نيويورك. وحضر الاجتماع ٦٨ خبيراً معيّناً فضلاً عن ممثلين عن بعض الدول الأعضاء، وأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، ومنظمات دولية أخرى، ومنظمات الفئات الرئيسية. وسيعرض هذا التقرير على الدورة الخامسة للمنتدى للنظر فيه واتخاذ الإجراء المناسب.

* E/CN.18/AC.3/2005/1

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	١	٣
ثانيا -	المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى	١٢-٢	٣
ألف -	مكان انعقاد الاجتماع ومدته	٢	٣
باء -	مهام فريق الخبراء المخصص	٥-٣	٣
جيم -	الإعداد والحضور والمشاركة	٩-٦	٤
دال -	انتخاب أعضاء المكتب	١٠	٥
هاء -	الوثائق	١١	٦
واو -	تصريف أعمال الاجتماع	١٢	٦
ثالثا -	الملاحظات والمسائل التي ستعرض على منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	٦٧-١٣	٦
ألف -	مقدمة	١٤-١٣	٦
باء -	ملاحظات	٦٥-١٥	٧
جيم -	المسائل التي سينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	٦٧-٦٦	٢٢

المرفقات

الأول -	قائمة المشتركين	٢٤
الثاني -	قائمة الوثائق	٣٣

أولا - معلومات أساسية

١ - حينما أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بموجب قراره ٣٥/٢٠٠٠، قرر أيضا أنه يمكن للمنتدى أن يوصي بأن تنعقد لفترة محدودة أفرقة خبراء مخصصة تضم خبراء من بلدان نامية ومتقدمة النمو لتقديم مشورة علمية وتقنية. وأوصى المنتدى في دورته الثالثة بإنشاء فريق خبراء مخصص للنظر بغية التوصية بعناصر ولاية لوضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات. وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه التوصية في وقت لاحق في مقرره ٢٢٩/٢٠٠٣.

ثانيا - المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى

ألف - مكان انعقاد الاجتماع ومدته

٢ - عقد اجتماع فريق الخبراء المخصص للنظر في التقارير والنتائج بغية التوصية بعناصر ولاية لوضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

باء - مهام فريق الخبراء المخصص

٣ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتولى فريق الخبراء المخصص تقديم المشورة العلمية والتقنية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لدى قيام المنتدى بأعماله المتعلقة بإجراء نظر بغية توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلاله الجمعية العامة، بعناصر ولاية لوضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات. وقرر المجلس أن يضطلع الفريق بعمله في سياق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ والقرارات التي اعتمدها المنتدى في دوراته، وخصوصا القرارات التي تشير إلى إنشاء أفرقة خبراء المخصصة ونطاق عملها.

٤ - وطلب المجلس إلى فريق الخبراء المخصص أن يضطلع بالمهام المحددة التالية:

(أ) تقييم الصكوك والعمليات الحالية الإقليمية والدولية الملزمة وغير الملزمة ذات الصلة بالغابات؛ بما في ذلك تحليل أوجه التكامل والفجوات وأوجه الازدواجية، مع مراعاة قرار المنتدى ٣/٢ بشأن المعايير المحددة لاستعراض فعالية الترتيب الدولي المعني بالغابات؛

(ب) النظر في التقارير التي تعدها البلدان والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وكذلك النظر في نتائج دورات المنتدى؛

(ج) النظر في النتائج الأخرى التي تمخض عنها الترتيب الدولي المعني بالغابات، ومنها، في جملة أمور، الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وأفرقة الخبراء الأخرى، ومبادرات المنتدى التي تنشئها البلدان أو المنظمات، والمبادرات السابقة ذات الصلة، والأعمال ذات الصلة بالغابات التي تقوم بها المنظمات الأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات؛

(د) استعراض التجارب ذات الصلة الخاصة بالمنظمات والاتفاقات القائمة المتصلة بالغابات، إلى جانب المنظمات والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقيات والعمليات الإقليمية، مع التركيز على أوجه التكامل والثغرات وأوجه الازدواجية؛

(هـ) تقديم مجموعة متوازنة من الخيارات بشأن الدراسة الرامية إلى التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات، إلى المنتدى في دورته الخامسة، كيما ينظر فيها.

٥ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يورد تقرير فريق الخبراء المخصص بالتحديد النتائج الرئيسية لأعمال الفريق، بما في ذلك المقترحات والتوصيات المقدمة لمواصلة نظر المنتدى فيها. وقرر كذلك أن تُقدم مقترحات وتوصيات فريق الخبراء المخصص بتوافق الآراء. وفي حال عدم حصول توافق في الآراء، يجب أن تعكس تقارير الفريق بشكل كامل مختلف الآراء التي يتم إبدائها.

جيم - الإعداد والحضور والمشاركة

٦ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً أنه لكفالة الكفاءة والشفافية وعرض مجموعة الآراء بصورة متوازنة، ينبغي الاضطلاع بالأعمال التحضيرية التالية لاجتماع فريق الخبراء المخصص:

(أ) تقديم معلومات وقائية وتقنية، تتضمن معلومات مستكملة عن الصكوك الإقليمية والدولية القائمة، الملزمة وغير الملزمة، والعمليات ذات الصلة بالغابات، إلى جانب المعلومات المتعلقة بالمنظمات والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، من قبيل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقيات والعمليات الإقليمية؛

(ب) تجميع حالات التقدم المحرز من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، إلى جانب الحوافز والعقبات التي لقيتها هذه الدول

والمنظمات لدى تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن اتخاذ الإجراءات، فضلا عن مقررات وقرارات دورات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

(ج) تقديم مجموعة من الخيارات، تتضمن طرائقها القانونية والمالية والمؤسسية، مع توفير وصف مفصل لهذه الخيارات.

٧ - ودعا المجلس الدول الأعضاء في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى تقديم آرائها بشأن البنود (أ) و (ب) و (ج) أعلاه، كما دعا المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى توفير معلومات عن البندين (أ) و (ب) أعلاه. وقد شكل تجميع هذه الآراء والمعلومات وثيقة المعلومات الأساسية E/CN.18/AC.3/2004/1 لفريق الخبراء المخصص.

٨ - وقرر المجلس أن يتألف فريق الخبراء المخصص من خبراء من الدول الأعضاء في المنتدى. وينبغي أن تكون لدى الخبراء الخبرة العلمية والتقنية المشهود لها بشأن نظام الغابات واتفاقيات ريو ويكونون ملمين بالمداولات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات الغابات للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وقرر المجلس أيضا أن تُدعى الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى الإسهام من الناحيتين العلمية والتقنية في العمل الذي يقوم به فريق الخبراء المخصص وإلى دعم أعمال الفريق، بوصفها من قدرات الموارد. وقرر المجلس كذلك أنه يجوز للمنظمات الحكومية الدولية وممثلي الفئات الرئيسية الذين يتمتعون بالخبرة ذات الصلة أن يشاركوا في الاجتماع وفقا للنظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الممارسات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ويجوز دعوها إلى الإسهام من الناحيتين العلمية والتقنية.

٩ - ويمكن الإطلاع على قائمة كاملة للمشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - قرر المجلس انتخاب رئيسين لفريق الخبراء المخصص من بين الخبراء في اجتماعه، على أن يكون أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو. والخيران المنتخبان لشغل منصب الرئاسة هما أندريا ألبان دوران (كولومبيا) والسيد تيم رولنسُن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

هاء - الوثائق

١١ - شملت الوثائق التي أُعدت من أجل الاجتماع جدول الأعمال المؤقت وشروحه ومذكرتان من الأمانة العامة وثلاث وثائق للمعلومات الأساسية. وإضافة إلى ذلك، أُتيح للخبراء التقريران اللذان أعدهما فريق الخبراء المخصص المعني بنهج وآليات الرصد والتقييم والإبلاغ، وفريق الخبراء المخصص المعني بتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛ كما أُتيح للخبراء الورقات ذات الصلة التي أُعدت لاجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. ويمكن الإطلاع على قائمة كاملة بتلك الوثائق في المرفق الثاني لهذا التقرير.

واو - تصريف أعمال الاجتماع

١٢ - باعتماد جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال، اتفق المشاركون على إجراء تبادل عام للآراء بشأن مهام فريق الخبراء المخصص خلال اليومين الأولين من الاجتماع. وعموماً، نظر الفريق في التقارير التي أعدها البلدان والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وكذلك في النتائج التي أسفرت عنها دورات المنتدى أثناء تأدية مهامه. وبغية التماس المساهمة العلمية والتقنية من أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وممثلي الفئات الرئيسية، استمع الخبراء إلى عرض من الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وفريق مؤلف من عدد من أصحاب المصلحة. وخلال اليوم الثالث، بلور الخبراء بمزيد من التفصيل آراءهم بشأن مهام فريق الخبراء، استناداً إلى نتائج مناقشتهم الأولية التي جرت خلال اليومين الأولين. وقد مكن ذلك الرئيسين من عرض مشروع تقرير يعكس مناقشات الفريق المثمرة والإيجابية للغاية والواسعة النطاق. كما يعكس هذا التقرير أهم نتائج أعمال الفريق وتنوع الآراء التي أبدت، بما في ذلك الملاحظات والمقترحات والتوصيات التي سيواصل المنتدى نظره فيها خلال دورته الخامسة.

ثالثا - الملاحظات والمسائل التي ستعرض على منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

ألف - مقدمة

١٣ - أعرب العديد من الخبراء عن إعجابهم بالروح والمناخ الإيجابييين اللذين سادا في الاجتماع وبالمناقشات البناءة التي دارت خلاله.

١٤ - واتفق فريق الخبراء المخصص على أنه سيضطلع بالمهام الخمس التي أوكلها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي يرد بيانها في الفقرة ٤ أعلاه، على النحو التالي:

(أ) تُنجز المهمتان (أ) و (د) في إطار البند ٤ (أ) من جدول الأعمال، وهو "تحليل أوجه التكامل والفجوات وأوجه الازدواجية واستعراض التجارب ذات الصلة للصكوك والعمليات الحالية الإقليمية والدولية الملزمة وغير الملزمة ذات الصلة بالغابات"؛

(ب) تُنجز المهمة (ج) في إطار البند ٤ (ب) من جدول الأعمال، وهو "النظر في نتائج أخرى للترتيب الدولي المعني بالغابات، مما يتضمن، في جملة أمور، الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات"؛

(ج) تُنجز المهمة (هـ) في إطار البند ٤ (ج) من جدول الأعمال، وهو "إعداد مجموعة متوازنة من الخيارات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الخامسة، لينظر فيها بهدف التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات"؛

(د) وإجمالاً، سيراعي فريق الخبراء المخصص، أثناء تأدية مهامه، المهمة (ب)، حيث أن التقارير التي أعدها الدول الأعضاء والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وكذلك نتائج دورات المنتدى وفرت مساهمة أساسية في أعمال الفريق.

باء - ملاحظات

١ - تحليل أوجه التكامل والفجوات وأوجه الازدواجية واستعراض التجارب ذات الصلة للصكوك والعمليات الحالية الإقليمية والدولية الملزمة وغير الملزمة ذات الصلة بالغابات

١٥ - توخى فريق الخبراء المخصص، أثناء مناقشة هذا البند، تحديد نقاط قوة الترتيب الدولي المعني بالغابات ونقاط ضعفه، وتقديم الآراء العامة بشأن ما يلزم عمله على الصعيد الدولي من أجل تحقيق هدف الترتيب الدولي المعني بالغابات، وهو تعزيز الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات وتعزيز الالتزام السياسي الطويل الأجل بهذا الغرض. وأبرز بعض الخبراء أهمية هذا الهدف وكذا أهمية دور الإدارة المستدامة للغابات في تحقيق طائفة متنوعة من الفوائد للأجيال الحالية والمقبلة.

١٦ - وأشار عدد من الخبراء إلى وجود العديد من الصكوك والعمليات الإقليمية والدولية الملزمة وغير الملزمة ذات الصلة بالغابات في الوقت الراهن، وأن مهامها ترد في وثيقة معلومات أساسية (E/CN.18/AC.3/2004/CRP.2). وخلال مناقشة أوجه التكامل والفجوات وأوجه الازدواجية، أبدت الملاحظات التالية، ضمن ملاحظات أخرى:

(أ) لكل صك وعملية مجال الاهتمام ومهمة يحددان نطاقه فيما يتعلق بالغابات. ويرجع سبب كون عدد كبير من الصكوك والعمليات ذا صلة بالغابات إلى طابع الغابات

الشامل لعدة قطاعات. ويقول بعض الخبراء إنه ينبغي الاستفادة بصورة تامة من وجود اعتراف واسع النطاق بالغابات في مختلف الصكوك والعمليات. وأشار بعض الخبراء إلى وجود إمكانية للحد من أوجه التداخل؛ وقال آخرون إن ثمة مجال أيضا لتوفير فرص لتعزيز التعاون. ويرى بعض الخبراء أنه في غياب جهة مركزية قوية تعنى بمسائل الغابات داخل منظومة الأمم المتحدة، يُخشى من تشتت الجهود وانعدام الاتساق بينها مع تهميش دور الغابات لتصبح جزءا غير ذي شأن في جداول أعمال أخرى؛

(ب) وأشار العديد من الخبراء إلى أهمية التنسيق والتعاون الفعالين بين الصكوك والعمليات والمنظمات الدولية، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنه من الأرجح أن تقوم بينها منافسة على الموارد والاهتمام السياسي، وأيضا لتجنب ازدواجية العمل. وقال بعض الخبراء إن التنسيق الفعال على الصعيد الدولي مرهون باعتماد نهج متسق على الصعيد الوطني، وذلك لبعث رسائل متسقة إلى الهيئات الدولية. وأشار العديد من الخبراء إلى الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، الداعمة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، هي أحد الأمثلة الجيدة على العمل التعاوني بين المنظمات والصكوك ذات الصلة بالغابات؛

(ج) وشدد العديد من الخبراء على القيود المالية وانعدام وسائل أخرى للتنفيذ لا تزال تشكل عقبة كأداء أمام التنفيذ؛

(د) وقال بعض الخبراء إن الصكوك أو العمليات الإقليمية مهمة، مع أنه أشير أيضا إلى أنها لا تعمل بالضرورة في جميع البلدان. وذكر بعض الخبراء وجود بعض البلدان التي ليست أطرافا في الصكوك والاتفاقات والعمليات الدولية؛

(هـ) وأوضح بعض الخبراء أنه من المهم تأمين مشاركة أصحاب المصلحة، وأشير أيضا إلى أن هذا الأمر قد يتعذر حينما تكثر العمليات.

١٧ - وكان من رأي بعض الخبراء أن الترتيب الدولي المعني بالغابات يضم بشكل عام البلدان الأعضاء، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والأمانة العامة، والمبادرات التي تنشئها البلدان والمنظمات، وقالوا إن ولاية ذلك الترتيب تشمل جميع أوجه الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنواع الغابات.

١٨ - واعتبر بعض الخبراء أن تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات يتوقع أن يؤدي إلى تركيز الاهتمام على تحسين التعاون الدولي في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وأوضح البعض منهم أنه لكي يكون هذا التعاون تعاونا فعالا، ينبغي أن يشمل تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والدول الجزرية الصغيرة النامية بموارد مالية جديدة

وإضافية، وتكنولوجيات سليمة بيئياً، والعمل على بناء قدراتهما. وقال بعض الخبراء أيضاً إنه لكي يكون هذا التعاون فعالاً، ينبغي ألا يعني اتكالا سلبياً على المساعدة الخارجية.

١٩ - وشدد العديد من الخبراء على قلقهم من أنه بالرغم من الأعمال والمنجزات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة على كل الصعد، لا يزال فقدان الغطاء الحرجي وتدهور الغابات، اللذان يعودان أساساً لأسباب اجتماعية واقتصادية، يشكلان مصدر قلق بالغ.

٢٠ - وشدد عدة خبراء على أهمية تنفيذ السياسات تنفيذاً فعالاً على أرض الواقع. وارتأى بعضهم أن ثمة ضرورة لتحويل التركيز من الحوار بشأن السياسات إلى العمل. وأكد البعض على ضرورة العمل على إقامة روابط متينة بين وضع السياسات وتنفيذها، موضحين أن المسؤولين عن التنفيذ بحاجة إلى إطار توجيهي صحيح وينبغي أن يُستند في وضع السياسات إلى التعقيبات التي ترد بشأن التنفيذ.

٢١ - وشدد خبراء كثيرون على الأهمية الحاسمة لتأمين الوسائل الكافية للتنفيذ، بما فيها الموارد المالية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً. وعلاوة على ذلك، أُبرزت أهمية الربط بين الصكوك والعمليات الوطنية والإقليمية (أو دون الإقليمية) والعالمية ذات الصلة بالغابات. وقد تكون لبلدان مختلفة أولويات مختلفة بالنسبة لموضوع الإدارة المستدامة للغابات، وذلك بحسب ظروفها الخاصة. ولاحظ بعض الخبراء أن الصكوك والعمليات الإقليمية توفر وسيلة قيّمة للتعاون بين البلدان والاضطلاع بأعمال متكاملة حيثما تكون الظروف الوطنية متشابهة. وارتأى بعض الخبراء أنه توجد أيضاً حاجة إلى ترتيب دولي لتوفير توجيهات يسترشد بها، بما في ذلك إجراء حوار بشأن السياسات وتطويرها على الصعيد العالمي، وإنشاء هيكل داعم على الصعيد الحكومي الدولي في العالم من أجل العمل على كل المستويات.

٢٢ - وأقر بعض الخبراء أيضاً، أثناء بحثهم لموضوع الفجوات، بتغير أولويات السياسات بمرور الزمن، وبالحاجة إلى مواجهة القضايا المستجدة أو الحرجة التي ينبغي تحديدها ومعالجتها. وأشار بعض الخبراء إلى قطع الأخشاب والقيام بالأنشطة ذات الصلة بالغابات بصورة غير قانونية كأحد الأمثلة على ذلك. وقال عدد من الخبراء إنه لا بد من وجود منظور شامل موجه نحو الغابات بالذات من أجل توفير معلومات صريحة للمناطق التي تُعامل فيها الغابات كحل لشاغل بعينه، أو كأحد العناصر المكوّنة لقضية معينة، مثل تغير المناخ أو التنوع البيولوجي أو التصحر أو المناطق التي تشهد نزاعات. ويرى الكثير من الخبراء أنه إذا أُريد للغابات أن تظل مدرجة في قائمة الاهتمامات السياسية - على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي - فيجب أن تكون منافعها جليّة للمجتمع. وفي هذا الإطار، أقر بعض

الخبراء بوجود روابط واضحة مع البرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً (بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)، وكذلك مع الأولويات الأخرى التي قد تكون خاصة ببلد معين أو منطقة معينة.

٢ - النظر في نتائج أخرى للترتيب الدولي المعني بالغابات، مما يتضمن، في جملة أمور، الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٢٣ - قال بعض الخبراء إن إنشاء الترتيب الدولي المعني بالغابات، بما في ذلك إنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بعضوية عالمية، بوصفه هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، يعد إنجازاً هاماً. واعتبر بعض الخبراء أن مشاركة أصحاب المصلحة من المجموعات الرئيسية وتوفير فرصة لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة العديدين يشكل جزءاً من هذا الإنجاز. كما أشير إلى ضرورة تحسين فرص مشاركتهم.

٢٤ - ولاحظ بعض الخبراء أنه أُحرز بعض التقدم في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وقالوا إن الترتيب الدولي المعني بالغابات قام بدور هام في هذا الصدد، مع أن المنتدى كانت مهامه ووسائله محدودة. وقال آخرون إن التقدم المحرز كان محدوداً. وأشار عدد من الخبراء إلى أنه كان من الصعب للغاية، على الصعيد الوطني، تنفيذ مقترحات العمل تلك لأن عددها يصل إلى ٢٧٠.

٢٥ - وأشار العديد من الخبراء، من ناحية، إلى أن محفزات تنفيذ مقترحات العمل تشمل ما يلي:

- تعزيز وتأمين التزام سياسي طويل الأمد
- زيادة وتطوير وتنفيذ البرامج الوطنية المعنية بالغابات، وهي برامج لها قيمتها أيضاً في تشجيع التعاون بين القطاعات
- الاعتراف السياسي داخل بعض البلدان بأهمية الإدارة المستدامة للغابات
- عملية وضع وتنفيذ معايير ومؤشرات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات
- إصدار الشهادات، مع أنه لوحظ أيضاً أن مسألة إصدار الشهادات مسألة معقدة
- إقامة شراكات، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة

- دور الشراكة التعاونية المعنية بالغابات ومبادراتها المشتركة والتعاونية
- المبادرات التي تستهلها البلدان والمنظمات
- فرص تبادل الخبرات (أثناء دورات المنتدى، وخلال الأنشطة المنفذة فيما بين الدورات، وبشكل غير رسمي).
- ٢٦ - وأشار العديد من الخبراء أيضا، من الناحية الأخرى، إلى أن العراقيل التي تعترض إحراز تقدم تشمل ما يلي:
- الصعوبات التي تصادف في إدراج الغابات وإدارة الغابات في البرامج السياسية
- عدم كفاية وسائل التنفيذ، وبخاصة نقص الموارد المالية. وهذه تشمل الموارد اللازمة لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني ولتيسير الإبلاغ
- الحوارات المتعلقة بالسياسات التي تميل إلى أن تكون بعيدة كل البعد عن العمل على أرض الواقع وبمناى عن احتياجات المستويين الآخرين (الوطني والإقليمي) وأصحاب المصلحة الآخرين (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وأوساط التجارة والصناعة، والسكان الأصليون، والمجتمعات المحلية، والممارسون)
- الافتقار إلى الوقت اللازم والأماكن الملائمة لإجراء تبادل للآراء بشأن الدروس المستفادة بمزيد من التفصيل
- غياب الدعم المالي الكافي من هيئات الإدارة للشراكة التعاونية المعنية بالغابات من أجل التعاون والتنسيق في مجال الغابات
- وجود حالات عدم اتساق في عملية الإبلاغ. أشار بعض الخبراء إلى استصواب وضع نظام للإبلاغ لتيسير عملية تقييم التقدم المحرز. كما أشاروا إلى أن الرصد والتقييم والإبلاغ تعد وسائل قيمة لتبادل الخبرات المكتسبة من الدروس المستفادة
- عدم وضوح الأهداف والغايات
- عدم استغلال الفرص التي تتيحها الشراكات. بما فيه الكفاية، مثل شراكات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.
- ٢٧ - وإضافة إلى ذلك، كان من ضمن العراقيل الأخرى التي أشار إليها ممثلو المجموعات الرئيسية عدم المشاركة في عملية اتخاذ القرار، مما يفضي إلى اعتماد سياسات لا تأخذ في الاعتبار على نحو كامل احتياجات أصحاب المصلحة؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وانعدام إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام المجتمعات المحلية الريفية؛ والافتقار إلى

نهج موحد بين الصكوك والعمليات فيما يتعلق بالنواحي التجارية لإدارة الغابات والاتجار بمحتجاتها؛ والحاجة إلى توسيع نطاق الاعتراف بالأوجه الاقتصادية للغابات؛ وانعدام إمكانية استفادة المنظمات النسائية الشعبية وغيرها من منظمات أصحاب المصلحة من الموارد المخصصة على الصعيد الوطني أو العالمي لمجال الإدارة المستدامة للغابات؛ وعدم إدراك المجتمعات المحلية الحصرية للعلاقات بين المجتمعات الريفية والبيئة الطبيعية؛ واتخاذ بعض الحكومات موقفا سلبيا حيال مجتمعات السكان الأصليين المحلية. وقيل إن تدني فرص العمل المتعلقة بالغابات وانخفاض مستويات التمويل المخصص للبحوث الحرجية تشكل عقبات أمام تفاعل العلم مع السياسة واجتذاب الطلاب لدراسة الاختصاصات المتعلقة بالغابات.

٢٨ - وأشار العديد من الخبراء إلى أن القيود المالية تشكل عقبة مهمة جدا يمكن أن تحدث أثرا سلبيا في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وبخاصة في البلدان النامية. وقال بعض الخبراء إنه لا بد من التنافس على الموارد المالية المحدودة، وقد يكون ذلك أمرا صعبا إذا لم يُصنف مجال الإدارة المستدامة للغابات ضمن الأولويات الوطنية. وأشار إلى أن الموارد المخصصة للبرنامج التنفيذي رقم ١٥ التابع لمرفق البيئة العالمية دُفع معظمها بالفعل لمشاريع الإدارة غير المستدامة للغابات. ولاحظ بعض الخبراء أيضا ضرورة تأمين مزيد من أموال مرفق البيئة العالمية للأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، فضلا عن الإقرار بأهمية الغابات في التجديد المقبل لموارد المرفق. ويلزم الاضطلاع بمبادرات استراتيجية تتولاها الحكومات لمعالجة هذه المشكلة في المرفق وغيره من هيئات التمويل الدولية.

٢٩ - وأشار بعض الخبراء إلى العبء الذي تمثله تلبية متطلبات الإبلاغ المختلفة.

٣٠ - وناقش الخبراء مزايا ومساوئ التعامل مع ما يزيد على ٢٧٠ مقترح من مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وأشار كثير من الخبراء إلى أنها تتيح برنامجا قيما للسياسات المتعلقة بالغابات وإلى ضرورة أن تحدد البلدان أولوياتها وألا تنفذ منها سوى الأولويات الملائمة لظروفها الخاصة. وأشار عدة خبراء آخرين إلى أن عدد المقترحات، إلى جانب صياغتها التي تم التوصل إليها بالتفاوض، يجعل من الصعب إرسال رسائل مركزة يسهل على الممارسين فهمها. وقال بعض الخبراء إن من المهم زيادة توعية أصحاب المصلحة والبلدان بمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وأشار أيضا إلى أدوات إجراء التقييم القطري. وثمة حاجة إلى بحث دورها في المستقبل، انطلاقا مما تم تحقيقه في تطويرها، ولكن أيضا مع وضع مزيد من الأهداف ذات الأولوية. وهذا الأمر

ضروري للتوصل إلى فهم مشترك للأولويات الجوهرية التي يمكن نقلها إلى المسؤولين عن التنفيذ وإلى العاملين في قطاعات أخرى. ورأى البعض أن من المرجح أن تغطي الإدارة المستدامة للغابات بالدعم السياسي لو انصب التركيز بدرجة أكبر على عدد محدود من الأهداف الاستراتيجية والأولويات الأساسية المرتبطة بشكل واضح بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، أشار البعض إلى ضرورة أن تكون مقترحات العمل في الترتيب الدولي المعني بالغابات مستقبلاً بمثابة إطار وليست إحدى أولويات التركيز في مجال التنفيذ.

٣١ - وقال بعض الخبراء أيضاً إنه ينبغي وضع برامج وطنية للوفاء بالالتزامات الدولية الأخرى ذات صلة بالغابات، كتلك التي أقرتها اتفاقية التنوع البيولوجي. وأكد البعض على ضرورة أن يكون هناك تنسيق فعلي على الصعيد الدولي للمساعدة على تنفيذ الالتزامات تنفيذاً فعلياً على الصعيد الوطني.

٣٢ - وأوضح ممثلو المجموعات الرئيسية أنه بإمكانهم أن يقوموا بدور في تحفيز تحقيق الالتزام السياسي وأعربوا عن استعدادهم لإقامة شراكة حقيقية. وقالوا إن الشراكات الناجحة تشرك جميع الأطراف المعنية في اتخاذ القرار وفي تنفيذه. وفي ذلك الصدد، أعربوا عن قلقهم جميعاً لأنه مع أن الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين وُفقت في إيجاد تلاحم بين المجموعات، فإن الترتيب الدولي المعني بالغابات ليس بالقدر المرجو من الفعالية في ضمان مراعاة منظوراتها في عملية وضع السياسات. واقترح إنشاء عملية رسمية لتلقي ردود الأفعال وذلك لبيان الكيفية التي تنفذ بها توصيات المجموعات الرئيسية.

٣ - إعداد مجموعة متوازنة من الخيارات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الخامسة، لينظر فيها بهدف التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات

٣٣ - قال عدد من الخبراء إنه قد يكون من الحكمة التوصل أولاً إلى اتفاق بشأن الغابات والأهداف والمضمون قبل النظر في الخيارات المتاحة. ورأى بعض الخبراء أن الهدف العام لأي ترتيب في المستقبل ينبغي أن يكون هو مكافحة إزالة الغابات وتدهورها من خلال تشجيع الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد العالمي، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف أخرى من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، بما في ذلك الفقرة ٢٣ التي تتضمن قراراً اتخذته رؤساء الدول والحكومات وجاء فيه: "تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة".

٣٤ - واقترح بعض الخبراء وضع مجموعة من الغابات المحددة لدعم هذا الهدف، بما فيها على سبيل المثال:

- تخفيض معدل إزالة الغابات بنسبة X في المائة بحلول عام ٢٠١٥ على وجه التقريب
- تخفيض مستوى قطع الأخشاب أو الأنشطة غير القانونية ذات الصلة بالغابات بنسبة X في المائة.

٣٥ - وقد تكون لأهداف أخرى صلة بالنسبة المئوية للغابات في العالم التي تم إدارتها بصورة مستدامة، ودور الغابات في حفظ التنوع البيولوجي، والمناطق المحمية، والتنمية المستدامة، ومساهمة الغابات في الحد من الفقر، ودعم سبل الرزق، ودور أصحاب المصلحة.

٣٦ - وكان من رأي بعض الخبراء أنه سيكون من السابق لأوانه التفاوض بشأن الأهداف الكميّة العالمية، وأنه ينبغي ألا يكون تحديد الأهداف موضع أولوية. وقال بعض الخبراء إن الهدف الرئيسي في المرحلة الجديدة التي سيدخلها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ينبغي أن يكون توسيع نطاق الإدارة المستدامة للغابات من خلال وضع سياسات محلية.

٣٧ - وأشار بعض الخبراء إلى أن الظروف والتحديات المحيطة بالغابات تختلف من منطقة إلى أخرى، مشيرين إلى العمليات والصكوك الإقليمية القائمة؛ وقال بعضهم إن القواعد الملزمة قانوناً على الصعيد العالمي قد لا تعالج الشواغل الإقليمية والمحلية.

٣٨ - وحدد العديد من الخبراء عدة أهداف شاملة للترتيب المتعلق بالغابات في المستقبل، يمكن أن تكون مشتركة في جميع الخيارات، ويمكن استخدامها لتركيز السياسات الدولية المتعلقة بالغابات. وذكر الخبراء عدداً من الاحتمالات من بينها:

- تأمين التزام سياسي رفيع المستوى
- إقامة حوار بشأن القضايا المتصلة بالغابات والقضايا المستجدة التي تحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية
- توفير الوسائل الكافية للتنفيذ، بما فيها الموارد المالية المضمونة والتي يمكن التنبؤ بها، وبناء القدرات، وسبل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً
- تمويل المشاريع
- توفير التوجيهات بصورة شاملة وكلية
- العمل على أن تتسم العمليات بالانفتاح والشفافية والشمول، وضمان مشاركة جميع البلدان مشاركة تامة
- تحفيز العمل الميداني وتشجيع نهج الانطلاق من أسفل لأعلى

- هيئة بيئة داعمة للبلدان بغرض مساعدتها على تحقيق نهج الإدارة المستدامة للغابات
- إيجاد آلية تنسيقية على الصعيد الدولي، بما في ذلك الشراكة التعاونية المعنية بالغابات واستخدام هذه الشراكة بشكل أوسع من أجل تنفيذ المبادرات المشتركة والتعاونية
- جذب اهتمام طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وتحقيق الاستفادة الكاملة من العمليات القائمة على المشاركة، وتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية، وفي الوقت ذاته تحسين الاتصال بالجمهور في مجال القضايا المتعلقة بالغابات
- إقامة شراكات تهدف إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الاضطلاع بمبادرات مشتركة بين الحكومات والمنظمات وغيرها من أصحاب المصلحة، سواء داخل قطاع الغابات أو خارجه
- استحداث مهام واضحة في مجالات الرصد والتقييم والإبلاغ يكون الغرض منها هو مساعدة البلدان على تبادل الخبرات والدروس المستفادة، فضلا عن إيجاد وسيلة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق نهج الإدارة المستدامة للغابات
- تيسير إمكانية التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي بين قطاع الغابات وقطاعات أخرى، بغية الحد من الآثار السلبية التي تتعرض لها الغابات بسبب القرارات المتخذة خارج قطاع الغابات؛ وتقديم توجيهات عامة والمساعدة في تطوير السياسات والتشريعات الوطنية
- إيجاد آلية لدعم العمليات الإقليمية وإشراكها.

٣٩ - وأوضح العديد من الخبراء أنه من المهم أن ينظر في الطرائق المالية (بما فيها مصادر وآليات التمويل) بالنسبة لجميع الخيارات. ويجب في الوقت ذاته أن تكون الأهداف واقعية من حيث التمويل. وأشار عدد من الخبراء إلى آليات التمويل المحتمل إنشاؤها، بما في ذلك إمكانية إنشاء برنامج تنفيذي مستقل للغابات داخل مرفق البيئة العالمية أو جعل موضوع الغابات مجال تركيز مستقل بالنسبة لمرفق البيئة العالمية. بيد أنه أشير أيضا إلى أنه قد يكون من الضروري اعتماد صك مُلزم قانونا لتمويل مرفق البيئة العالمية، وإن ولاية المرفق تحدد نوع المشاريع الممكن تمويلها. وكان ضمن الأفكار التي طُرحت إنشاء صندوق استثماري وإقامة شراكات، والحصول على تمويل من البنك الدولي، واعتماد نهج مشاريعي مماثل لنهج المنظمة الدولية للأحشاش المدارية.

٤٠ - وذكر معظم الخبراء أن ثمة حاجة إلى إحداث تغيير في الترتيب الدولي المعني بالغابات بغرض زيادة تشجيع نهج الإدارة المستدامة للغابات. ومن المهم أن تتم الاستفادة من إنجازات

العمليات المتعلقة بالسياسات المعنية بالغابات على الصعيد الحكومي الدولي. وقال الخبراء إن النطاق الحالي للأنشطة المتصلة بالغابات (مثل البرامج الوطنية المعنية بالغابات، وعمليات وضع المعايير والمؤشرات، واعتماد أطر قانونية وطنية للغابات) انبثق عن العمليات التي اضطلع بها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وعن الترتيب الدولي المعني بالغابات. وقد أحرز الترتيب الدولي المعني بالغابات عددا من النجاحات، من بينها مثلا الاعتراف بأهمية الغابات في إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. بيد أن هناك في الوقت الحالي ضرورة للمضي قدما.

٤١ - وتقدم الخبراء بطائفة واسعة من الخيارات للترتيبات التي يمكن إنشاؤها مستقبلا. ولاحظ عدد منهم أن هذه الخيارات تدخل عموما في دائرة الصكوك غير الملزمة قانونا والصكوك الملزمة قانونا. وشدد عدد من الخبراء على أن هذه النهج لا يستبعد بعضها بعضا بالضرورة.

٤٢ - واعتبر أغلب الخبراء أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خيارا قابلا للاستمرار نظرا لأهمية الغابات في برامج العمل الدولية. وقال بعض الخبراء إنه ينبغي عدم مواصلة النظر في خيار إنهاء الترتيب الدولي الحالي.

تطوير التدريب الدولي القائم المعني بالغابات

٤٣ - أيد عدد من الخبراء الحاجة إلى تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات. وعرض عدد من الخيارات والتدابير في هذا الشأن. وأعرب عدد آخر من الخبراء عن تحفظاتهم بشأن فعالية هذه الخيارات والتدابير في تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات.

٤٤ - وارتأى بعض الخبراء أنه يمكن تعزيز الترتيب الدولي القائم المعني بالغابات، اعتمادا على المنجزات السابقة والدروس المستفادة، واعترافا بأن الترتيب الدولي المعني بالغابات تتوفر له إمكانية معالجة نطاق من المسائل المتعلقة بالغابات بأسلوب كلي ومنسق، للنهوض بالمصالح المشتركة للبلدان والتركيز على اتخاذ إجراءات حقيقية. وتم تحديد عدد من الأهداف الممكنة. وهذه تشمل:

- تنشيط دور الترتيب الدولي المعني بالغابات في تشجيع إجراء حوار شامل وكلي بشأن مجموعة واسعة من المسائل المرتبطة بالإدارة المستدامة للغابات
- زيادة تركيز الترتيب الدولي المعني بالغابات على عدد محدود من المسائل التي تتطلب اهتماما سياسيا دوليا وتحظى باهتمام محوري على جميع الصعد (العالمي والإقليمي والوطني) وتكون موضع اهتمام جميع الأطراف الفاعلة

- التركيز على ضرورة أن يكون التنفيذ فعالاً على أرض الواقع لكي يتسنى إحراز تقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات. وأكد عدد من الخبراء أهمية كفالة توفير الوسائل اللازمة للتنفيذ وضرورة توفير أموال أولية لكي تكون بمثابة عامل حفاز
- تيسير التنسيق بين المنظمات والصكوك المتصلة بالغابات. ويعد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بوصفه هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في موقع مناسب لمعالجة القضايا المشتركة بين القطاعات والتي تؤثر في الغابات
- الاضطلاع بمزيد من الأنشطة الإقليمية والمواضيعية، فضلاً عن تيسير قيام البلدان والمنظمات بمبادرات، وإشراك الجماعات الرئيسية بصورة أوثق في أنشطة الترتيب الدولي المعني بالغابات
- رفع درجة أولوية الإدارة المستدامة للغابات في البرامج الوطنية والدولية، وتعزيز فهم ما يمكن أن تقدمه الإدارة المستدامة للغابات من مساهمة إيجابية في دفع الأولويات الدولية والوطنية الأخرى (مثل الحد من الفقر والتنمية المستدامة)
- زيادة الوضوح فيما يتعلق بمهام مختلف عناصر الترتيب الدولي المعني بالغابات وضمان امتلاكه للسلطة والقدرة والموارد اللازمة لتنفيذ تلك المهام
- زيادة توضيح أن الغرض من الترتيب الدولي المعني بالغابات هو النهوض بالاهتمامات القطرية وإحراز تقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات
- استخدام الشراكة التعاونية المعنية بالغابات على نطاق أوسع لتنفيذ البرامج والمبادرات التعاونية

الخيارات

٤٥ - أشار بعض الخبراء إلى عدد من السمات العامة التي يمكن أن يتميز بها هذا الخيار، بما في ذلك:

- وضع مبادئ توجيهية ومعايير عامة فيما يتصل بالإدارة المستدامة للغابات وتنفيذها
- تفعيل دور برامج الحراجة الوطنية في مجال التنفيذ على الصعيد القطري وتعزيز مرفق برامج الحراجة الوطنية وغيرها من آليات دعم التنفيذ
- تشجيع مواصلة تبادل الخبرات والدروس المستفادة
- تعزيز الدور السياسي والحفاز لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

- إنشاء إطار أقوى للتعاون والشراكة بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة من خلال القيام بعمليات تشاركية
 - اعتماد برنامج عمل أطول أجلا لإجراء استعراضات دورية؛ ويتراوح نطاق آراء الخبراء في هذا الصدد بين أن تكون الاستعراضات على سبيل المثال، كل ٣ إلى ٥ سنوات أو أن تكون كل ١٠ إلى ١٥ سنة
 - استعراض تواتر عقد الاجتماعات (مثلا، أن تتعلق بالسياسات في إحدى السنوات، ومواضيعية أو إقليمية في سنة أخرى)، وتوقيتها بالنسبة إلى الاجتماعات الدولية الأخرى. وأعرب بعض الخبراء عن قلقهم إزاء زيادة الاجتماعات على الصعيدين الإقليمي والدولي
 - تعزيز عمليات الإبلاغ، مع الاستفادة أيضا من التضافر مع العمليات الأخرى، بما في ذلك العمليات المتعلقة بالمعايير والمؤشرات، والتعرف على الاحتياجات اللازمة من القدرات لكي يكون الإبلاغ فعالا
 - زيادة توثيق مشاركة المجموعات الرئيسية في عمليات ومداولات الترتيب الدولي المعني بالغابات وزيادة طابعها الفني.
- ٤٦ - ولاحظ بعض الخبراء أن من شأن تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات ألا يستبعد إمكانية مواصلة العمل على إعداد صك ملزم قانونا في المستقبل، إذا كانت تلك هي رغبة الدول الأعضاء.
- ٤٧ - كما حدد الخبراء سبل مختلفة يمكن عن طريقها تطوير هذا الخيار.
- ٤٨ - ويتمثل حد الخيارات في تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات، عن طريق التعزيز المالي، وزيادة الدعم السياسي، وزيادة توضيح الولاية، وتعزيز الأمانة.
- ٤٩ - ومن بين الخيارات الأخرى التي طرحت وضع مبادئ توجيهية طوعية استنادا إلى مبادئ ريو المتعلقة بالغابات^(١) لدعم تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات لاتخاذ إجراءات على أرض الواقع. ويمكن أن تشمل المبادئ التوجيهية ما يلي:
- الأهداف والغايات الرئيسية
 - وسائل التنفيذ، بما في ذلك الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات
 - زيادة الوعي العام

- آلية لتبادل المعلومات، ولا سيما فيما يتصل بأفضل الممارسات
- رصد التقدم المحرز والإبلاغ.
- ٥٠ - وثمة خيار آخر هو إنشاء إطار تعاوني معني بالغابات. ويمكن أن يتألف هذا الترتيب من:
 - "إعلان التزام بشأن الإدارة المستدامة للغابات"
 - وسيلة واضحة للتنفيذ يمكن التنبؤ بها
 - آلية معززة للإبلاغ
 - أمانة أقوى وشراكة تعاونية معنية بالغابات.
- ٥١ - وهناك خيار آخر يتمثل في إنشاء هيئة سياسية وعلمية وتعاونية، يكون هدفها الأساسي هو تمويل المشاريع المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات. ويمكن أن يتألف هذا الترتيب من:
 - لجنة سياسية، لإجراء حوار بشأن السياسات
 - لجنة علمية، لإجراء حوار علمي وتقني
 - لجنة للمسائل المالية والتعاون، لتنفيذ المشاريع وتمويلها.
- وسيشمل هذا الخيار أيضا مقترحات بشأن عقد اجتماعات إقليمية.
- ٥٢ - وثمة خيار آخر هو وضع ترتيبات إقليمية ومواضيعية. ويعني ذلك الخيار إنشاء نهج مزدوج، يوفر فيه برنامج من الاجتماعات الإقليمية و/أو المواضيعية مدخلات للاجتماعات العالمية.

الطرائق المؤسسية

- ٥٣ - قال بعض الخبراء أن من شأن تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات أن يؤدي إلى تحسين هيكله المؤسسي، ربما عن طريق تعزيز الأمانة، وأن يؤكد أهمية الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، ربما عن طريق تغيير محور تركيز أمانته ودورها. كما أشير إلى أنه قد يكون من الممكن ربط الترتيب الدولي المعني بالغابات بمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووضع الأمانة في روما. وثمة إمكانية أخرى هي توسيع نطاق مكتب الترتيب الدولي المعني بالغابات في المستقبل بمشاركة ممثل حكومي واحد من العمليات الإقليمية؛

ومشاركة من أمانة العمليات الإقليمية المعنية بالغابات في أي آليات تعاونية مشتركة بين الوكالات تنشأ في المستقبل، من قبيل الشراكة التعاونية المعنية بالغابات.

الطرائق المالية

٥٤ - شملت المقترحات التي طرحت إنشاء صندوق استثماري للأنشطة التعاونية؛ واعتماد نهج مشاريعي مماثل لنهج المنظمة الدولية للأخشاب الإدارية؛ والاستفادة من الآليات المالية القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية، على نحو أكثر فعالية.

نهج الاتفاقية أو البروتوكول

٥٥ - اقترح بعض الخبراء وضع نهج اتفاقية أو بروتوكول. وتوخى عدد من الخبراء الحذر في التمييز بين الصك غير الملزم قانوناً والصك الملزم قانوناً. وذكر أن عدداً من الخصائص المميزة لتعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات ينطبق بنفس القدر على اتفاقية أو بروتوكول. وبالإضافة إلى ذلك، حُدد عدد من الأهداف الممكنة الأخرى فيما يتعلق بنهج الاتفاقية أو البروتوكول. وهذه شملت ما يلي:

- إعطاء إشارة قوية بأن القضايا المتصلة بالغابات هي مسألة تخص المجتمع الدولي
- توفير إطار عالمي للسياسات المتعلقة بالغابات
- توفير أساس قانوني لمعالجة جميع القضايا المتصلة بالغابات بأسلوب كلي ومتوازن وشامل، مع تركيز الاهتمام على القضايا الجوهرية. وهذا يتناقض مع النهج المجزأ المتبع فيما يتعلق بالغابات في الصكوك الدولية القائمة الملزمة قانوناً؛ ويمكن أن يدعم إعداد اتفاقية بشأن الغابات الالتزامات القائمة المتصلة بالغابات الواردة في الصكوك الأخرى وأن يعالج المشاكل الناشئة عن التجزؤ
- تعزيز السلطة التشريعية في المسائل المتصلة بالغابات على الصعيد الدولي و/أو الوطني
- إنشاء التزام قانوني لإبلاغ البلدان بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات
- تحسين مستوى مهام الرصد والتقييم والإبلاغ، مع اتباع نهج محدد تحديداً واضحاً تجاه آليات الرصد والتقييم والإبلاغ والامتثال
- تشجيع التعاون، وتقديم مساعدات مالية، ونقل التكنولوجيا عن طريق إنشاء آليات مالية وتوفير ظروف تمكينية للاستثمار في قطاع الغابات

- إنشاء أساس ذي حجية لزيادة فعالية تنفيذ سياسة مستدامة بشأن الغابات، بما في ذلك الالتزامات بتنفيذ السياسات الملزمة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي
- إنشاء التزام سياسي أقوى بالإدارة المستدامة للغابات
- توفير موثوقية على الأجل الطويل فيما يتعلق بمصادر التمويل
- توفير محور التركيز للإجراءات التعاونية.

٥٦ - وأشار بعض الخبراء إلى أنه سيكون من الضروري أن تحدد العلاقة بين الاتفاقية أو البروتوكول والصكوك الأخرى الملزمة قانوناً المتصلة بالغابات والعمليات والمنظمات الدولية والإقليمية.

٥٧ - وأعرب الخبراء عن قلقهم من أن نهج الاتفاقية والبروتوكول يمكن أن يكون جامداً أكثر من اللازم ولا تتوفر فيه المرونة الكافية للتكيف مع تغير الظروف.

٥٨ - وأكد بعض الخبراء على ضرورة تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإدارة المستدامة للغابات في أي صك من هذا القبيل.

٥٩ - وأشار عدد من الخبراء إلى الحاجة إلى تحديد ترتيبات مؤسسية انتقالية في الفترة البينية لحين اعتماد أي صك ملزم قانوناً. وأشار إلى أن أي عملية تفاوض من هذا القبيل ستستغرق وقتاً واقترح أن يستمر العمل بالترتيبات القائمة في غضون ذلك.

٦٠ - وأشار ممثلو المجموعات الرئيسية إلى أنه مما يدعم الحجة المحبذة لنهج الاتفاقية هو أن السياسات العالمية المتعلقة بالغابات بحاجة إلى سلطة معنوية مستمدة من صك قانوني دولي وهيئة أو منتدى مركزي تشاركي له صلاحيات وقادر على توفير إمكانية التكيف مع السياسات ورصد التنسيق. أما الحجج التي سبقت ضد نهج الاتفاقية فهي أن المجتمع الدولي لديه بالفعل فهم واضح للمشاكل التي يتعين معالجتها وأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء؛ وأن التفاوض بشأن اتفاقية لن يؤدي إلا إلى تأخير اتخاذ القرار الحاسم اللازم لوقف المعدل الحالي المفزع لإزالة الغابات؛ وأن وضع صك ملزم قانوناً بشأن الغابات من شأنه أن يزيد من شرعية إضفاء الطابع التجاري على الغابات وأن يؤدي إلى زيادة استبعاد الشعوب الأصلية والشعوب المعتمدة على الغابات؛ وسيعمل على ترسيخ التفسيرات الضيقة للسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، التي تحمل في طياتها آثاراً ضارة.

الخيارات

٦١ - لدى مناقشة الخيارات المطروحة بموجب نهج الاتفاقية أو البروتوكول، أعرب عدد من الخبراء عن تفضيلهم لنهج وضع اتفاقية إطارية. فالاتفاقية الإطارية يمكنها أن تعالج مسائل المصالح المشتركة؛ كما يمكنها أن تنص على التوافق مع البروتوكولات الإقليمية الملائمة لمناطق معينة ومع بروتوكولات مواضيعية تعالج مسائل فنية أكثر تحديدا. ولاحظ الخبراء أن هذا الخيار يمكن أن يوفر المرونة الكافية لمعالجة شتى المواضيع أو الظروف الإقليمية.

٦٢ - وثمة خيار آخر ناقشه الخبراء هو اعتماد بروتوكول في إطار اتفاقية دولية قائمة. والصكان الدوليان القائمان اللذان أشير إليهما بصدد هذا الخيار هما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ومن الضروري أن يدخل أي بروتوكول من هذا القبيل في نطاق ولاية الاتفاقية الأم.

الطرائق المؤسسية

٦٣ - سيلزم إجراء تقييم دقيق لنطاق تغطية هذا الصك، وصلته بالصكوك الأخرى القائمة الملزمة قانونا. ولاحظ بعض الخبراء أن أي صك ذي صلة بالغابات قد لا يكون ملزما للصكوك الأخرى.

الطرائق المالية

٦٤ - لاحظ بعض الخبراء أن الاتفاقية أو البروتوكول قد يوفر إمكانية الاستفادة من آليات تمويلية جديدة، بما في ذلك الاعتراف بصورة أكثر صراحة وتوفير إمكانية مباشرة للحصول على الأموال، مثل مرفق البيئة العالمية. وثمة إمكانية أخرى هي إمكانية إنشاء آلية مالية مكرسة للغابات بالذات.

٦٥ - وأعرب بعض الخبراء عن قلقهم إزاء إمكانية مواجهة بعض البلدان لالتزامات جديدة دون أن تتوفر لها الوسائل المالية الإضافية اللازمة للوفاء بتلك الالتزامات. وارتئي أن من المهم دراسة جميع الآثار قبل الالتزام بصك جديد ملزم قانونا.

جيم - المسائل التي سينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

٦٦ - أوصى الفريق، لدى اعتماده لتقريره، بأن ينظر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الخامسة، المقرر عقدها في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، في الحصيلة القيمة للمناقشات البناءة وتبادل الآراء الذي جرى

بين أعضاء فريق الخبراء المخصص على مدى أربعة أيام، الواردة في هذا التقرير، والاستفادة من هذه الحصيلة.

٦٧ - ولاحظ بعض الخبراء أنه ما زالت هناك أعمال أخرى يتعين القيام بها. وأثيرت إمكانية أن يواصل الحوار بشأن الخيارات الممكنة قبل انعقاد الدورة الخامسة للمنتدى. وكان من رأي بعض الخبراء أن أي مناقشات من هذا القبيل ينبغي أن تكون مفتوحة وشفافة وشاملة. وقدمت اقتراحات بشأن استخدام الاتصالات الالكترونية لتيسير إجراء هذا الحوار.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب، القرار ١، المرفق الأول).

المرفق الأول

قائمة المشتركين

ألف - الخبراء المرشحون

- يون - جو آهن، البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، نيويورك
- تنكوجين أكوسونغو، إدارة استغلال الأحراج، بوركينافاسو
- ماريا أندريا ألبان، وزارة الخارجية، كولومبيا
- فلاتكو أندونوفسكي، كلية الحراجة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
- فادي ريموند أسمر، وزارة الزراعة، لبنان
- تاسو ريزيندي أزيفيدو، وزارة البيئة، البرازيل
- ريتشارد بوهورن، الشؤون الخارجية، كندا
- توني بارتلت، وزارة الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة، أستراليا
- فريد مانيويل باتل، المعهد الوطني للحراجة، غواتيمالا
- جون بازيل، المفوضية الأوروبية، بلجيكا
- إريك بيوريني، وزارة الخارجية، النرويج
- عبد الحق بوساها، الإدارة العامة للأحراج، الجزائر
- مانيويل بريسينو مينديز، وزارة البيئة والموارد الطبيعية، فترويل
- فرانك كاتيلم، جامعة سانت جونز، الكرسي الرسولي
- ألين شودرون، وزارة الزراعة، فرنسا
- كيمسوم تشينغ، إدارة الأحراج، كمبوديا
- ماتاريسيسي، إدارة الحراجة والمياه، وزارة البيئة وحماية الطبيعة، السنغال
- كلودو دالويا، وزارة الخارجية، إيطاليا
- كارل دي شير، دائرة الحراجة الفلمنكية، بلجيكا
- أندرياس دروزاس، وزارة التنمية الريفية والأغذية، اليونان

موديستو فرنانديز دياز - سيلفييرا، وزارة العلم والتكنولوجيا والبيئة، كوبا
 ماريا داكونسيسا فيرييرا، وزارة الزراعة، البرتغال
 إنغفالد غشفاندتل، الوزارة الاتحادية للزراعة والحراجة والبيئة وإدارة المياه، النمسا
 كلوديو ر. غوتيريز، وزارة العلاقات الخارجية، الأرجنتين
 ماريلين هيدلي، إدارة الحراجة، جامايكا
 خوان هولغين، وزارة الخارجية، إكوادور
 هانز هوغيفين، وزارة الزراعة والطبيعة ونوعية الأغذية، هولندا
 يوجي إيميزومي، وكالة الأحراج، اليابان
 أرماس جابينن، وزارة الصناعة والعمل والاتصالات، السويد
 دوسان يوفيتش، وزارة الزراعة والحراجة وإدارة المياه، جمهورية صربيا
 فنسنت كاسولو سييا ماكونغا، إدارة التنمية المستدامة، جمهورية الكونغو الديمقراطية
 إندریک لاس، وزارة البيئة، إستونيا
 موريسيو ليمون إغيري، أمانة البيئة والموارد الطبيعية، المكسيك
 استر لوسيبامي - كاموي، وزارة البيئة، ناميبيا
 زوليسا مابنغو، البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، نيويورك
 أندريه جول مادينغو، الإدارة العامة للمياه والغابات، غابون
 جان ل. ماكالبين، مكتب شؤون البيئة وصيانة التربة بوزارة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية
 حسين معيني معبودي، البعثة الدائمة لإيران لدى الأمم المتحدة، نيويورك
 علي محمد، إدارة الأحراج، جزر القمر
 غريغوار نكو، وزارة شؤون المياه والأحراج، جمهورية الكونغو
 كينيث م. نياسولو، إدارة شؤون الأحراج، ملاوي
 نويل أوكونور، إدارة الزراعة والأغذية، أيرلندا
 سيلفستر أروبوي أوكونفوا، الوزارة الاتحادية للبيئة، نيجيريا
 غيرشوم أونيانغو، وزارة المياه والأراضي والبيئة، أوغندا

جوهاري أورامانغون، إدارة الشؤون الخارجية، إندونيسيا
ميلان أورسانيك، وزارة الزراعة والحراجة وإدارة شؤون المياه، كرواتيا
بيوتر باشاليس - جاكوبوفيتش، إدارة استغلال الأحراج، جامعة وارسو، بولندا
فيدريكو بيرازا، وزارة الخارجية، أوروغواي
فرانز زيفر بيريز، الوكالة السويسرية للبيئة، سويسرا
أندرس بورتين، وزارة الزراعة والحراجة، فنلندا
هدى صلاح الدين راشد، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مصر
راميرو ريوبو، وزارة الخارجية، شيلي
تيم رولينسون، لجنة الحراجة، اسكتلندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
كارلوس ساليناس مونتييس، المعهد الوطني للموارد الطبيعية، بيرو
ماتياس شورر، شعبة السياسات الحرجية الدولية، ألمانيا
أوبوتي شاكاسيبي، إدارة الأحراج، زامبيا
أوليف شامانوف، البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، نيويورك
جيتندرا فير شارما، وزارة البيئة والأحراج، الهند
جيمس سينغ، لجنة غيانا للحراجة، غيانا
خوسيه سولانو، وزارة شؤون البيئة، إسبانيا
بيترو ستراتولات، الوكالة العامة لشؤون الحراجة، جمهورية مولدوفا
ماهونا تشيوانو، برنامج إدارة الأحراج والمناطق المتاخمة، بنن
لارس توكسفيغ، وكالة شؤون الأحراج والطبيعة، الدانمرك
ريكاردو أولاتي، وزارة شؤون البيئة والطاقة، كوستاريكا
بشير أحمد واني، وزارة شؤون البيئة، باكستان
دون ويجيواردانا، وزارة الزراعة والحراجة، نيوزيلندا
فرانك فولتر، إدارة شؤون المياه والأحراج، لكسمبرغ
جون زيا، إدارة شؤون الأحراج، إدارة التعاون الدولي، الصين

باء - المشاركون الآخرون

١ - ممثلو الدول الأعضاء

الأرجنتين

غوستافو إنشيل

ألمانيا

استريد ثيسن

ماثياس ريشي

ألبرت غراف

إندونيسيا

توني سوهارتونو

تري ثاريات

باكستان

راجا رازا أرشاد

البرازيل

سيمون مائيرا دياس

البرتغال

فانيسا غوميز

رودريغو كنوفلي

روي ماسيرا

بلجيكا

هندريك دي بير

بيرو

خوسيه أنطونيو دويغ

جمهورية كوريا

مي - رالي

جو - يونغ بارك

كيونغ - سيوك بارك

الدانمرك

بيتر آروب ايفرسن

سويسرا

ساندرا ليماسر

غابون

أنطوان ندونغو

فرنسا

دينيس غاور

أوليفيه لاكروا

جولين غوبير

فنزويلا

ألونسو هيريرا دي أبريو

إيميريا نونز أودرمان

فنلندا

ماركو أهو

لينا كارجالينين بالك

كندا

مايك فولرتون

باتريس لاكوير

رالف روبرتس

دينيس روسو

كوستاريكا

سينثيا سوتو

كولومبيا

هورهي هيرنان بيتانكور

مانويل رودريغيز بيسيرا

لبنان

غطاس عقل

لكسمبرغ

مارك بيشلر

آن إلسن

جان - جاك إراسمي

جان - مارك هوشيت

المغرب

عبد الله بنمللوك

المكسيك

فرانسيسكو غارسيا غارسيا

أودومارو ألبا باديا

المملكة العربية السعودية

عبد الله م. الرشيد

أيسر طيب

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية

ديفيد همفريز

ليبي جونز

النمسا

أليس زونشيرم

هولندا

هيلين باكر

هيلكي ديكسترا

ريبيكا بارزر - غلوديمانز

الولايات المتحدة الأمريكية

كاترين كار - كلوك

جيريلين ليفي

بيتر أو دونوهيو

جيرالد روز

الكرسي الرسولي

رئيس الأساقفة سليستينو ميغليور

٢ - ممثلو أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات

لورا إيفرس، البنك الدولي

جيل بلوك هاوس، البنك الدولي

أمها بين بوانغ، المنظمة الدولية للأخشاب المدارية

ميلشيام بوكورو، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

تشارلز دي ليفا، البنك الدولي

باربارا رويز، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مارك زيمسكي، مرفق البيئة العالمية

ريستو سيبالا، الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية

تينا فاهانين، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

كلوديو فورنر، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ

ديفيد كاسيلس، البنك الدولي

حسي اللقاني، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

بيتر ماير، الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية

كونرود هنت، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

٣ - المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وأمانات العمليات والاتفاقيات

بيوتر بوركوسكي، المؤتمر الوزاري المعني بحماية الأحراج في أوروبا

٤ - منظمات المجموعات الرئيسية

بيير أندريتين، الاتحاد الوطني لمنظمات الشباب في بنغلاديش (الأطفال والشباب)

لورين إيستوود، رابطة دراسات العالم الثالث (منظمات غير حكومية)

زينون بيريز، لجنة دعم العمال الزراعيين

كيتيساك راتاناكرانغسري، منظمة أصدقاء الأرض (الشعوب الأصلية)

وليام ستريت، الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب (العمال ونقابات العمال)

برنارد دي غالمير، الرابطة الأمريكية للأحراج والورق (الأعمال التجارية والصناعة)

نلسون كاراسكويلو، لجنة دعم العمال الزراعيين (منظمات غير حكومية)

ماري ج. كولومبي، الرابطة الأمريكية للأحراج والورق (الأعمال التجارية والصناعة)

أندري لاليتين، المنظمة الدولية لأصدقاء الأرض (منظمات غير حكومية)

ميغيل لوفيرا، المنظمة الدولية لأصدقاء الأرض (منظمات غير حكومية)

بيتر دي مارش، اتحاد ملاك الأحراج الأوروبيين (المزارعون وملاك الأحراج الصغيرة)

زيفر ندونا ماكوسا، الاتحاد الوطني لمنظمات الشباب في بنغلاديش (الأطفال والشباب)

ريتشارد ماندلاباوم، لجنة دعم العمال الزراعيين (منظمات غير حكومية)
بيل مانكين، الصندوق العالمي للطبيعة (منظمات غير حكومية)
جيرارام موشاهاري، المنظمة الدولية لأصدقاء الأرض (الشعوب الأصلية)
تيريسا نيدا، لجنة دعم العمال الزراعيين (منظمات غير حكومية)
مارغريت نيدا، لجنة دعم العمال الزراعيين (منظمات غير حكومية)
بيتر وود، الاتحاد الوطني لمنظمات الشباب في بنغلاديش (الأطفال والشباب)
آتسي ياي، الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية (الأوساط العلمية والتكنولوجية)

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

- جدول الأعمال المؤقت وشروحه (E/CN.18/AC.3/2004/1)
- مذكرة من الأمانة العامة بشأن إجراء دراسة تهدف إلى التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات (A/CN.18/AC.3/2004/2)
- مذكرة من الأمانة العامة بشأن نظرة عامة على الحوافز والعقبات التي تواجه تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والقرارات والمقررات الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (E/CN.18/AC.3/2004/3)
- وثيقة معلومات أساسية بشأن تجميع الآراء المقدمة من الدول الأعضاء والمعلومات المقدمة من أعضاء الشراكة الدولية المعنية بالغابات (E/CN.18/AC.3/2004/CRP.1)
- وثيقة معلومات أساسية بشأن التطورات التي استجدت مؤخرا في الصكوك والاتفاقات والعمليات القائمة المتصلة بالغابات (مسودة عمل) (E/CN.18/AC.3/2004/CRP.2)
- وثيقة معلومات أساسية بشأن إجراء استعراض عام للقانون الدولي (مسودة عمل)
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠
- مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٩/٢٠٠٣
- تقرير فريق الخبراء المخصص المعني بنهج وآليات الرصد والتقييم والإبلاغ (E/CN.18/2004/2)
- تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا (E/CN.18/2004/5)
- تقرير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عن الدورة الرابعة (E/CN.18/2004/17)، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٢٢ (E/2004/42)